الأمم المتحدة

A/70/610–S/2015/961

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
11 December 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة السبعون
البنود ٣٥ و ٤٠ و ٧٢ من جدول الأعمال
النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

مجلس الأمن
السنة السبعون

رسالة مؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل طيه مذكرة تتعلق باليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة، وضميمتها (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود ٣٥ و ٤٠ و ٧٢ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياشار علييف
السفير
الممثل الدائم

241215 231215 15-22004 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

مذكرة بشأن اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة

لقد أيدت جمهورية أذربيجان اتخاذ قرار الجمعية العامة ٣٢٣/٦٩ بشأن اليوم الدولي لإحياء ذكرى ضحايا جريمة الإبادة الجماعية وتكريمهم ومنع هذه الجريمة.

وحيث إن أذربيجان كانت على مدى تاريخها عرضة لأعمال الإبادة الجماعية التي تقوم بها أرمينيا والقوات الأرمينية المتطرفة، مرارا وتكرارا، فإن البلد يشارك آلامه مع الدول الأخرى التي عانت من أعمال الإبادة الجماعية، ويؤيد إقامة المناسبات التذكارية لتكريم الضحايا والناجين من المحرقة والإبادة الجماعية في رواندا والبوسنة.

إن جمهورية أذربيجان تولي أهمية كبيرة لتنفيذ اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها. ولم تألل الحكومة جهدا في أعمال التثقيف بشأن الدروس المستفادة من الإبادة الجماعية المرتكبة ضد أهالي أذربيجان وضد الدول الأخرى من أجل منع تكرار حدوثها في المستقبل وتوفير الدعم للناجين.

وإحياءً لذكرى ضحايا الإبادة الجماعية التي ارتكبها الأرمن ضد الأذربيجانيين في عام ١٩١٨، أصدر رئيس جمهورية أذربيجان آنذاك، السيد حيدر علييف، في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨ مرسوما خاصا بشأن الإبادة الجماعية (انظر الضميمة). ويعلن المرسوم يوم ٣١ آذار/مارس بوصفه يوم الإبادة الجماعية التي تعرض لها الأذربيجانيون.

ومما يؤسف له أن الجيل الحديث من الأذربيجانيين يتعين عليه أيضا أن يواجه جرائم الحرب والإبادة الجماعية. ففي ليلة ٢٥ و ٢٦ شباط/فبراير ١٩٩٢، استولت القوات الأرمينية المسلحة على خوجالي ونفذت حملة إجرامية ضد السكان الأذربيجانيين قتلت فيها ٦١٣ مدنيا من بينهم ١٠٦ من النساء و ٦٣ من الأطفال و ٧٠ من الشيوخ. وأصيب ١ ٠٠٠ شخص آخرون، وأخذ ١ ٢٧٥ شخصا كرهائن. وحتى الآن، لا يزال ١٥٠ شخصا من خوجالي في عداد المفقودين. لقد كان الهدف من هذه المجزرة المتعمدة ضد أهالي خوجالي هو إبادتهم الجماعية لا لشيء سوى أنهم أذربيجانيون، وخدمة الهدف الذي تسعى إليه أرمينيا والمتمثل في تحقيق المزيد من احتلال الأراضي الأذربيجانية وتطهيرها عرقيا.

وقد اتخذت الحكومة والمجتمع المدني في أذربيجان إجراءات لتكريم ضحايا الإبادة الجماعية، بمن فيهم ضحايا خوجالي حيث حدد المجلس الملي لأذربيجان (البرلمان) يوم ٢٦ شباط/فبراير يوما لإحياء ذكرى الإبادة الجماعية في خوجالي بموجب القرار رقم ٧٩١ المؤرخ ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٤. ومنذ ٨ أيار/مايو ٢٠٠٨، تولت السيدة ليلى علييف، نائبة رئيس مؤسسة حيدر علييف، وهي كبرى المنظمات غير الحكومية في أذربيجان، تنظيم حملة التوعية الدولية التي تحمل اسم ''العدالة من أجل خوجالي''.

وتهدف الحملة إلى زيادة الوعي الدولي بالجرائم التي ارتكبت في خوجالي وتقديم مرتكبيها إلى العدالة، وبالتالي تكريم الضحايا والناجين. وصممت المناسبات التي نظمت في إطار الحملة لحشد الدول من أجل منع ومكافحة الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والتمييز على أساس عنصري أو عرقي أو ديني.

وجريمة الإبادة الجماعية، بوصفها الجريمة الأبشع من بين كل هذه الأفعال، إنما تفرض التزاما أخلاقيا على جميع الدول بوضع حد للإفلات من العقاب ومحاسبة مرتكبيها وتجديد التزامها بمنع هذه الجريمة ومكافحتها ووقف أي عمل من الأعمال المتعلقة بها في المستقبل.

ضميمة

مرسوم صادر من رئيس جمهورية أذربيجان، حيدر علييف، بشأن جريمة الإبادة الجماعية التي تعرض لها الشعب الأذربيجاني

أتاح نيل أذربيجان استقلالها إمكانية إعادة تشكيل صورة موضوعية عن ماضي شعبنا التاريخي.

إن سنوات الكتمان الطويلة التي لم يتسن فيها الكشف عن حقيقة الأمور وتم فيها أحيانا تزوير الوقائع الصحيحة تخرج الآن إلى النور.

وتتمثل إحدى هذه الصفحات التاريخية التي لم يكشف عنها في أن الشعب الأذربيجاني تعرض للإبادة الجماعية مرارا وتكرارا، وأن هذا الأمر ظل لأمد طويل لا يخضع لتقييم قانوني سليم.

فلقد بدأ تمزيق أوصال الشعب الأذربيجاني وتقسيم أراضيه التاريخية من خلال معاهدتي كلدستان وتركمانجاي الموقعتين عامي ١٨١٣ و ١٨٢٨. واستمرت المأساة الوطنية للشعب الأذربيجاني الممزق من خلال مواصلة احتلال أراضيه. ونتيجة لتنفيذ هذه السياسة، وقعت عملية توطين جماعي للأرمن في الأراضي الأذربيجانية. وأصبحت سياسة الإبادة الجماعية جزءا لا يتجزأ من احتلال أراضي أذربيجان.

وعلى الرغم من أن الأرمن الذين استوطنوا في خانات يريفان وناخيشفان وكاراباخ يشكلون أقلية بالنسبة إلى الأذربيجانيين الذين يعيشون هناك، فقد تمكنوا، بمساعدة من يوفرون لهم الحماية، من إنشاء وحدة إدارية وإقليمية تعرف باسم ''المنطقة الأرمنية''. وكان هذا التقسيم الإقليمي المصطنع، في جوهره، شرطا مسبقا لتنفيذ سياسة طرد الأذربيجانيين من أراضيهم وإبادتهم. وجرى الشروع في تعميم مفهوم ''أرمينيا الكبرى'' من أجل ''تبرير'' المحاولات الرامية إلى إقامة هذا الكيان المصطنع على أرض أذربيجان، ونظمت برامج واسعة النطاق لصنع تاريخ زائف للشعب الأرميني. وكان تشويه تاريخ أذربيجان ومنطقة القوقاز ككل جزءا هاما من هذه البرامج.

وانطلاقا من الأحلام التي تتوخى إنشاء ''أرمينيا الكبرى''، فإن المغتصبين الأرمن، غير آبهين حتى لستر نواياهم، قاموا خلال الفترة ما بين ١٩٠٥ و ١٩٠٧ بتنفيذ سلسلة من الأعمال الدموية الواسعة النطاق ضد الأذربيجانيين. وقد ارتكب الأرمن هذه الفظائع في مدينة باكو وتوسعوا فيها لتشمل كامل أذربيجان والقرى الأذربيجانية فيما يعرف اليوم بإقليم أرمينيا. ودمرت مئات المستوطنات وتم محو آثارها على الأرض، وتعرض آلاف

الأذربيجانيين للقتل بصورة وحشية. إن منظمي هذه الأحداث، من خلال الحيلولة دون كشف حقيقة ما وقع وإخضاعه للتقييم السياسي والقانوني السليم، وإخفاء مطالبهم الإقليمية الطائشة، إنما يعملون على تكوين صورة سلبية عن الأذربيجانيين.

وقد بدأ القوميون الأرمن، محاولين الاستفادة من الحالة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى وثورتي شباط/فبراير وتشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧ في روسيا، في السعي إلى تنفيذ خططهم تحت لواء البلشفية. وتحت شعار محاربة العناصر المضادة للثورة، بدأ كوميون باكو في آذار/مارس ١٩١٨ تنفيذ خطة تهدف إلى القضاء على جميع الأذربيجانيين في جميع أنحاء مقاطعة باكو. وخلفت الجرائم التي ارتكبها الأرمن في تلك الأيام آثارا لا تمحى إلى الأبد من ذاكرة الشعب الأذربيجاني. فقد تعرض آلاف الأذربيجانيين المسالمين للمذابح لا لشيء إلا لانتمائهم العرقي. وقام الأرمن بإضرام النار في البيوت وحرقوا الناس وهم على قيد الحياة ودمروا الكنوز المعمارية الوطنية والمدارس والمستشفيات والمساجد وغيرها من المرافق وتركوا الجزء الأكبر من باكو أنقاضا.

واتخذت الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد الأذربيجانيين طابعا أشد قسوة بوجه خاص في مقاطعات باكو وشاماخي وقوبا، وفي مناطق كاراباخ وزنجزور وناخيشيفان ولانكوران وغيرها من المناطق في أذربيجان. وفي تلك المناطق، تعرض السكان المدنيون للإبادة الجماعية، وأحرقت القرى، وتعرضت الآثار الثقافية للتدمير والطمس.

وإثر إعلان جمهورية أذربيجان الديمقراطية، تركز الاهتمام على الأحداث التي وقعت في آذار/مارس ١٩١٨. وللتحقيق في المأساة التي وقعت آنذاك، اعتمد مجلس الوزراء قرارا بإنشاء لجنة تحقيق خاصة. وأجرت اللجنة تحقيقا في المأساة التي وقعت في آذار/مارس، حيث قامت أولا بدراسة الفظائع التي ارتكبها الأرمن في شاماخي والجرائم الخطيرة التي ارتكبوها في مقاطعة يريفان. وأنشئت في وزارة الخارجية وحدة خاصة لتزويد المجتمع الدولي بالمعلومات حول حقيقة تطور الأحداث. وفي عامي ١٩١٩ و ١٩٢٠، احتفلت جمهورية أذربيجان الديمقراطية بيوم ٣١ آذار/مارس باعتباره يوما للحداد الوطني. وكانت تلك في واقع الأمر أول محاولة لإجراء تقييم سياسي لسياسة الإبادة الجماعية التي ترتكب ضد الأذربيجانيين واحتلال أراضيهم على مدى أكثر من قرن من الزمان. بيد أن زوال جمهورية أذربيجان الديمقراطية إنما كان يعني أن هذا العمل لا يمكن أن ينجز.

وفي عام ١٩٢٠، فإن الأرمن، بغرض الاستفادة من إخضاع منطقة ما وراء القوقاز للنفوذ السوفياتي في تحقيق أغراضهم الدنيئة، أعلنوا منطقة زانكيغور وعددا آخر من المناطق الأذربيجانية باعتبارها جزءا من جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية. وبعد ذلك،

استخدمت وسائل جديدة لزيادة التوسع في سياسة ترحيل الأذربيجانيين من تلك الأراضي. وتحقيقا لهذه الغاية، عمد الأرمن إلى تأمين قيام مجلس وزراء اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في ٢٣ آذار/مارس ١٩٤٧ باعتماد قرار خاص بشأن إعادة توطين عمال المزارع الجماعية وغيرهم من الأذربيجانيين في جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية في أراضي كورا – أراكس المنخفضة التابعة للجمهورية الأذربيجانية في ظل الاتحاد السوفياتي السابق، وخلال الفترة ما بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٥٣، تمكنوا، على مستوى الدولة، من القيام بعملية ترحيل جماعي للأذربيجانيين من أراضيهم التاريخية.

وبدءا من خمسينات القرن الماضي، شرع القوميون الأرمن، بدعم من حماتهم، في حملة محمومة من الحرب النفسية ضد الشعب الأذربيجاني. وسعوا في الكتب والمجلات والصحف التي تنشر بصورة دورية في الاتحاد السوفياتي السابق إلى إثبات أن معظم المقتنيات الثمينة في ثقافتنا الوطنية وتراثنا المعماري القديم تعود إلى الشعب الأرمني. وقاموا في الوقت نفسه بتكثيف جهودهم الرامية إلى نشر صورة سلبية للأذربيجانيين في جميع أنحاء العالم. وهم بمحاولتهم خلق صورة عن ''الشعب الأرمني التعيس وغير المحظوظ''، إنما يقومون عمدا بتزوير الأحداث التي وقعت في المنطقة في بداية القرن: فبعد أن ارتكبوا جريمة الإبادة الجماعية ضد الأذربيجانيين، ها هم يصورون أنفسهم على أنهم ضحايا هذه الجريمة.

وقد تعرض مواطنونا للاضطهاد وتم طردهم جماعيا من بلدة يريفان التي كان معظم سكانها في بداية القرن من الأذربيجانيين، ومن مناطق أخرى تابعة لأرمينيا في ظل الاتحاد السوفياتي السابق. وتعرض الأذربيجانيون لانتهاك صارخ لحقوقهم على يد الأرمن، الذين أعاقوا تعليمهم بلغتهم الأم واتبعوا حيالهم سياسة تقوم على القمع. وتعرضت الأسماء التاريخية للقرى الأذربيجانية للتغيير؛ واستعيض عن أسماء المواقع الجغرافية القديمة بأسماء حديثة على نطاق لم يسبق له مثيل في تاريخ المواقع الجغرافية.

وأصبحت عملية تزوير تاريخ أرمينيا بمثابة سياسة تنتهجها الدولة بقصد تنشئة الشباب الأرمني على الروح المشبعة بالنعرات الوطنية. وتم استهداف أبناء جيلنا الصاعد، الذين تربوا على روح المبادئ الإنسانية العظيمة لآداب أذربيجان وثقافتها، وأصبحوا عرضة لهذه الأيديولوجية الأرمينية المتطرفة.

وهذه السياسة، التي تقوم على الافتراء على القيم الروحية لشعب أذربيجان وشرفه الوطني وكرامته، إنما تشكل الأساس الأيديولوجي للعدوان السياسي والعسكري. وفي الصحافة، يقوم الأرمن بتشويه الحقائق التاريخية وتضليل الرأي العام.

وفي ذلك الوقت، لم يقم قادة الجمهورية الأذربيجانية بإجراء تقييم سليم وفي حينه للدعاية المناهضة لأذربيجان التي يشنها الأرمن مستفيدين من الفرص التي يتيحها لهم النظام السوفياتي. وفي منتصف الثمانينات، بدأت تشتد هذه الدعاية.

كما أن الجمهورية الأذربيجانية لم تجر تقييما سياسيا سليما لعملية طرد مئات الآلاف من الأذربيجانيين من أرضهم التاريخية، والتي جرت في المرحلة الأولية لما يسمى نزاع ناغورني كاراباخ، الذي بدأ في عام ١٩٨٨. وقد قوبل القرار غير الدستوري الذي اتخذه الأرمن بإدماج إقليم ناغورني كاراباخ المتمتع بالحكم الذاتي في جمهورية أرمينيا الاشتراكية السوفياتية، وبالتالي فصل الإقليم المتمتع بالحكم الذاتي عن الولاية القضائية الأذربيجانية، والذي اتخذته اللجنة القائمة بالإدارة، التي أنشأتها موسكو، قوبل هذا القرار بموجة من السخط من جانب شعبنا، وأصبح الأذربيجانيون في مواجهة احتمال القيام بعمل سياسي جدي. وعلى الرغم من أنه جرى التنديد بحزم في التجمعات العامة بسياسة الاستيلاء على أراضينا، إلا أن قادة أذربيجان ظلوا يلتزمون موقفا سلبيا. وقد أدى ذلك إلى تحرك القوات في باكو في عام ١٩٩٠ من أجل قمع الحركة الشعبية المتنامية. وقد قتل مئات الأذربيجانيين أو أصيبوا أو شوِّهوا أو تعرضوا لمختلف أشكال الضغط البدني.

وفي شباط/فبراير ١٩٩٢، ارتكبت أرمينيا مذبحة لم يسبق لها مثيل ضد سكان خوجالي. وانطوت هذه المأساة الدامية، التي أصبحت تعرف باسم عملية الإبادة الجماعية في خوجالي، على إبادة آلاف الأذربيجانيين؛ وتم محو البلدة من على سطح الأرض.

ونتيجة للسياسة المغامرة التي يتبعها القوميون الانفصاليون في ناغوني كاراباخ، هناك اليوم أكثر من مليون شخص من مواطنينا الذين طردوا من ديارهم على يد المعتدين الأرمن واضطروا للعيش في خيام. وأثناء الاحتلال الأرمني لما تبلغ نسبته ٢٠ في المائة من أراضينا، قتل الآلاف من مواطنينا أو أصبحوا في عداد المعوقين.

إن جميع المآسي التي تعرض لها الأذربيجانيون، والتي وقعت في القرنين التاسع عشر والعشرين، كانت مصحوبة بالاستيلاء على الأراضي، وشكلت مراحل شتى من سياسة أرمينيا المتعمدة والمنهجية التي تقوم على الإبادة الجماعية للأذربيجانيين. ولم يحدث إلا في مرة واحدة فقط من هذه الأحداث – في آذار/مارس ١٩١٨ – أن جرت محاولة لإجراء تقييم سياسي لما يحدث. إن الجمهورية الأذربيجانية، بناء على إرادة تاريخية، ترى أن هناك حاجة إلى إجراء تقييم سياسي لأعمال الإبادة الجماعية تلك والتوصل إلى نتيجة منطقية باتخاذ القرارات التي لم تتمكن جمهورية أذربيجان الديمقراطية من إنجازها بالكامل.

وإحياء لذكرى جميع أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد الشعب الأذربيجاني، فإنني، بموجب هذا، أقرر ما يلي:

١ - إعلان يوم ٣١ آذار/مارس بوصفه يوم الإبادة الجماعية التي تعرض لها الأذربيجانيون؛

٢ - توصية المجلس الملي (البرلمان) بجمهورية أذربيجان النظر في عقد دورة استثنائية مكرسة للأحداث التي تنطوي على أعمال إبادة جماعية ضد الأذربيجانيين.

ياشار علييف
رئيس جمهورية أذربيجان
باكو، ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨